المحاضرة الثانية: هرمية المعرفة –قراءة في المفاهيم–

الجدارة: الوقوف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالمعرفة ومجتمعات المعرفة.

الأهداف:

1- التفريق بين المفاهيم المشكلة للمعرفة.

2- التعريف بمجتمعات المعرفة.

3- الوقوف على مدلول المعرفة في بعض تخصصات العلوم الاجتماعية.

يتفق المختصين في ميدان العلوم الاجتماعية على أنها تشترك في قضية مهمة ترتبط بالمفاهيم، حيث لا يوجد مفهوم مانع وشامل يتم الاتفاق حوله بين المفكرين أو حتى بين المدارس الفكرية المختلفة. مما يضع أي باحث أمام إشكالية تفكيك هذه المفاهيم وتتبع مدلولاتها المختلفة.

وحين التطرق إلى مفهوم المعرفة ومعه مجتمعات المعرفة نجد أنفسنا مثقلين ومحملين بكم من المفاهيم ذات الصلة، حيث يكفي الإشارة إلى أن المفهوم الجديد لا يمكن بناءه على نحو مباشر من دون العودة إلى مفاهيم البيانات والمعلومات أو ما يعرف بـ: **هرم المعرفة** فلا يمكن القفز على هذه المفاهيم إطلاقا لأنها تشكل مدخلات للمعرفة، كما أننا في كل مرة نحاول فيها تحديد مفهوم المعرفة نصبح مضطرين إلى تتبع مدلولاتها في الكثير من التخصصات بما في ذلك الجانب التنظيمي والإداري. وعليه سنحاول بناء المفهوم إطلاقا من البيانات ثم المعلومات مرورا بالاستخدامات المختلف للفظ المعرفة وصولا إلى مجتمعات المعرفة.

أولا: البيانات:

تعتبر البيانات القاعدة الأولى التي ينبغي الوقوف عليها قبل الحديث عن المعرفة، فهي بمثابة المدخلات التي تتشكل منها المعرفة أو هي المادة الأولية التي تنتج بواسطتها، فهي بهذا تشكل قاعدة الهرم المشكل للمعرفة. ولذلك فلقد جاءت عدة تعاريف تحاول التطرق إليها والتي تتطرق الدراسة إلى بعض منها كما يلي:

يشير مصطلح البيانات أو المعطيات Data بصورة موجزة وبسيطة من ناحية اشتقاقها اللغوي على أنها جمع كلمة بيان Datum وتعني حقيقة معينة. حيث إن هذه الحقيقة تحتاج لمجموعة من العمليات.

والبيانات هي عبارة: على االأرقام والكلمات والرموز والحقائق والإحصاءات الخام التي لا علاقة بين بعضها البعض ولم تفسر أو تستخدم بعد، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في رد فعل أو سلوك من يستعملها، أي أنها مجموعة من الحقائق أو الرسائل أو الإشارات غير المنظمة أو غير المفسرة أو غير معدة للاستخدام إذا ما قومت وفسرت ونظمت أصبح لها مضمون ذا معنى يؤثر في الاتجاه ورد الفعل والسلوك حيث تصبح معلومات. (**محمود علم الدين: 1990، 23–24.**).

وعلى هذا الأساس فإن البيانات خالية تماما من المعنى الذي تستمده عبر مختلف عمليات المعالجة حيث يمكن أن تحدث التأثير المرجو.

كما يمكن أن تعرف أيضا على أنها المادة الخام التي تشتق منها المعلومات لأن البيانات هي مجموعة من الحقائق والمشاهدات والأرقام والقياسات أو الرموز لوصف فكرة أو موضوع أو حدث أو حقيقة من الحقائق. **(هاني شحادة الخوري: 1998، 23.)**.

وقد عرف كل من Shelly وCash mon البيانات على أنها تمثيل لحقائق أو مبادئ أو تعليمات في شكل رسمي للاتصال، التفسير أو التشغيل بواسطة الأفراد والآلات الأوتوماتيكية. **(كسنة أمحمد: 2009، 24.)**.

ثم إن البيانات أيضا هي مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو القياسات والتي تكون على صورة أرقام أو حروف أو رموز أو أشكال خاصة وتصف فكرة أو موضوع أو حدث أو هدف أو أية حقائق أخرى، ومن ثم تعتبر البيانات مجموعة من الحقائق الخام الغير مرتبة أو الغير معدة للاستخدام. **(محمد السعيد خشبة: 1987، 47.)**.

يمكن التطرق أيضا للبيانات من خلال تعريف **نبيل على** لها حيث يرى أنها المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات فالبيانات هي بناء البطاقة الشخصية ومادة استيفاء النماذج وقراءات أجهزة القياس والإشارات التي تنبعث من أجهزة الإرسال وتلتقطها أجهزة الاستقبال والبيانات هي ما ندركه مباشرة بحواسنا، هي حركة العين، وإيماءة الرأس وتغير ملامح الوجه وإشارات اليد وهو على سبيل المثال لا الحصر. **(نبيل علي: 1994، 43.)**.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تعرف البيانات بصورة إجرائية على أنها المدخلات التي بواسطتها نحصل على المعرفة وذلك من خلال جملة من العمليات التي تتعرض لها والمتعلقة بالتصنيف والترتيب والتنظيم والتحليل والتفسير.

هناك نقطة أخرى غاية في الأهمية يجب الإشارة إليها وهي أن هناك بعض المفاهيم الأخرى التي تلتصق بالبيانات على غرار **قاعدة البيانات** التي تعتبر بمثابة تجميع لكمية كبيرة من المعلومات أو البيانات وعرضها بطريقة تسهل الاستفادة منها، وهي من أحدث الأساليب المعاصرة لتخزين واسترجاع المعلومات. وأيضا إدارة البيانات، إلى جانب منجم البيانات والذي يرتبط بصورة كبيرة بجانب تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: المعلومات

تشكل المعلومات التدرج الموالي للبيانات فيما يعرف بهرم المعرفة، فهي محصلة لمجموعة من العمليات التي تستهدف تحويل البيانات من الصورة الخامة إلى الصورة التي تكتسب فيها المعنى.

تشير المعلومات من الناحية اللغوية إلى كل ما يعرفه الإنسان حول موضوع أو حادث أو قصة معينة، وتشير أيضا إلى كل ما يعرفه من أخبار وكل ما يؤدي إلى كشف الحقائق والأمور.: **(عبد الحافظ محمد سلامة: 1999، 12.)**

وتعرف المعلومات على أنها نسخ لظواهر ذات دلالة خاصة لمحتوى محدد وهذه الظواهر تتمثل في أفعال أو أحداث أو أشياء أو تطورات أو فكرة أو مفهوم. (**E.Henrion, G.L. Bénard : 2002, 13**).

هذا وقد عرفها **نبيل علي** على أنها ناتج معالجة البيانات تحليلا أو تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات أو تشير إليه من مؤشرات وعلاقات وتعالقات ومقارنات وكليات وموازنات ومعدلات وغيرها، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والرياضية والمنطقية، أو من خلال إقامة النماذج وما شابه. (**نبيل علي: 1994، 43.**).

ويعرف wrig المعلومات بأنها حقائق وبيانات منظمة تصف موقفا معينا أو مشكلة معينة ويوضح ذلك قائلا: "إنه من أجل أن تصبح البيانات معلومات يجب أن تقدم هذه البيانات في سياق مع وجود هدف ومع تنظيم لها يمكن تمييزه وإدراكه وبحيث تكون لها علاقة بموقف أو مشكلة أو قضية أو بظروف أخرى ومن ثم فإن المعرفة تستخدم ليفسر المعلومات المتوافرة عن موقف معين واتخاذ قرار حول كيفية معالجته وإدارته. (**ربحي مصطفى عليان: 2008، 44.**).

وقد عرف ديمسكي أيضا المعلومات على أنها: "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار."

أما ستون فيرى أن المعلومات عبارة عن: "معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات، أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المنشأة." (**صلاح الدين عبد المنعم مبارك: 2000، 23.**).

يمكن القول أن هذه التعاريف تصب في خانة واحدة وهي أن المعلومات هي عبارة عن مخرجات عملية معالجة البيانات.

من خلال التطرق لمختلف المفاهيم التي تناولت مصطلح المعلومات يمكن أن نعرفها بصورة إجرائية على أنها المخرجات التي نحصل عليها من خلال مختلف العمليات التي تتعرض لها البيانات.

هناك قضية يجب التنويه بها مرة أخرى وهي كل المفاهيم الذي يرتبط هو الآخر بمفهوم المعلومات على غرار نظم المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، إدارة المعلومات، إضافة إلى مفهوم مجتمع المعلومات الذي سنحاول التطرق إليه. وهي كلها مفاهيم ذات صلة. ثم إن ما يجب لفت النظر إليه هو ظهور علم قائم بذاته يبحث في كل ما يتعلق بالمعلومات ونحن نقصد بذلك علم المعلومات الذي ظهر في نهاية الستينيات، حيث إنه يدرس في العديد من الجامعات ويشهد نموا وتطورا مستمرين.

ثالثا: المعرفة

يعد مفهوم المعرفة من المفاهيم المفخخة ذلك وان التطرق إليه يجعلنا نمر حتما عبر مجموعة من التخصصات العلمية كونه من المفاهيم الأكثر حضورا في ميادين علمية كثيرة على غرار الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس ثم الاقتصاد والإدارة، لذلك قد نجد أنفسنا أمام سيل من التعاريف. ولتجاوز أن نغرق في مختلف التعاريف يجب

لفت النظر إلى نقطة مهمة وهي أن المفهوم التقليدي للمعرفة قد اندثر منذ أن أصبح التعامل مع المعرفة كسلعة واعتبارها أحد موارد المجتمع الحديث الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على المفهوم في بعده الحالي.

إلا انه يمكن إلقاء نظرة ولو سطحية على مدلولات المعرفة في مختلف هذه التخصصات. حيث إنها تشير في الفلسفة إلى كونها إدراك للأشياء وتصورها وذلك باستخدام العقل الذي يعمل على ترجمة مختلف الإحساسات إلى مفاهيم عامة تنطبق على ما هو موجود فعلا في الواقع الخارجي. وفي هذا الصدد فقد احتدم الجدل بين الفلاسفة البيئيين والوراثيين خلال القرن السابع عشر والثامن عشر وحتى التاسع عشر، إذ يذهب بعض الفلاسفة أمثال: لوك، وهيوم ومل إلى أن المعرفة تتشكل من خلال الخبرة، بينما يرى الوراثيون عكس ذلك حيث يرون بأن الأطفال يولدون ولديهم الكثير من المعرفة الفطرية كما زعم بذلك ديكارت وغيره. أما في المجال السيكولوجي فترتبط ارتباطا وثيقا بالعمليات العقلية. وفي الحقل السوسيولجي فجل التعاريف المقدمة لها تركز على أن المعرفة تتشكل من كل ما تكون لدى الإنسان من تصورات وأحكام ومعاني ومعتقدات وتصورات فكرية في شتى مناحي الحياة بداية من الجانب البيولوجي والنفسي وكذا الثقافي والطبيعي والاجتماعي والتي تتولد نتيجة لمحاولة الإنسان لفهم كل ما يحيط به.

وبخصوص التعاريف المرتبطة بالجانب الاقتصادي والتنظيمي فيمكن التطرق إلى أهمها على النحو التالي:

يمكن التطرق لتعريف المعرفة من هذا الجانب عبر ما تضمنه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 حيث يرى بأن المعرفة هي: "سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني". وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية، لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع المعرفة وضع استراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها حيث يتعين أن ينظر إلى إستراتيجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. (**تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2002، 6**.).

هذا التعريف يخرج من النمطية الكلاسيكية التي تختزل المعرفة في الجانب النظري، حيث اعتبر المعرفة بمثابة السلعة التي يمكن من خلالها تحقيق عائدات اقتصادية.

أما المعرفة التنظيمية فنشير من خلالها إلى ما تملكه المنظمة في ذاكرتها التنظيمية من معلومات، وإلى العمليات العقلية في ذهن المديرين وبقية العاملين في المنظمة من إدراك وتعلم وتفكير وتسيب، وبما يسهم في تكوين آراء واتجاهات وتوقعات تهيئ رؤية دقيقة عن بيئة المنظمة ونوع الاختيار الإستراتيجي المعزز لبقائها. فهي إذا جميع الوسائل التي تستخدمها المنظمة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن والتي ستتبع فعليا. (**مؤيد سعيد السالم: 2005، 136**.).

يركز هذا التعريف على جانبين مهمين في المعرفة داخل المنظمات زهما مسألة المعرفة الصريحة الموجودة في ذاكرة التنظيمية من خلال المعلومات التي تحويها، وإلا النوع الثاني من المعرفة وهي المعرفة الضمنية التي توجد في عقول و ذهن العمال في المنظمة والتي تعد من أصعب أنواع المعرفة لصعوبة الوصول إليها إلا عبر طرق واليات محددة تلعب من خلالها القيادة في التنظيم دورا مهما لتحويلها من معارف ضمنية إلى معارف صريحة.

كما يعرف Bukley and Corter 2000 المعرفة بأنها الحافز للعمل والتي تجعل الأفراد مدركين لإمكانياتهم وكيف يمكن لهم تحقيقها، ويضيفان أن المعرفة التطبيقية هي ذلك النوع الضروري للأعمال حيث تستخدم في اتخاذ القرارات وإنجاز العمال. **(ممدوح عبد العزيز رفاعي: 2007، 11.)**.

وقد تطرق قاموس ويبستر بدوره إلى المعرفة على الرغم من طابع العمومية الشديدة التي تضمنها التعريف، حيث عرفها على أنها: "الفهم الواضح والمؤكد للأشياء، الفهم، التعلم، كل ما يدركه أو يستوعبه العقل، خبرة عملية، مهارة، اعتياد أو تعود، اختصاص وإدراك معلومات منظمة تطبق على حل مشكلة ما." **(إبراهيم الخلوف الملكاوي: 2007، 30.)**.

يمكن في نهاية المطاف أن ننظر للمعرفة التنظيمية على أنها تلك المعرفة المتضمنة لكل الإدراكات والأساليب الفعالة التي تمكن من الاستغلال الحسن للمعلومات داخل التنظيم وتوظيفها لأجل تجسيد المعرفة والتعامل مع مختلف عملياتها بكفاءة. وهذا لا يكون إلا في عملية تحويل البيانات على نحو أفضل.

في الأخير نجد أنفسنا مضطرين إلى ضرورة الوقوف عند الفرق بين المعلومات والمعرفة لأجل تعميق الفهم وتقريب الصورة أكثر حول المصطلحين وهذا بغية تفادي أي لبس أو تداخل ومنه يجب توضيح الأمر عبر النقاط الموالية:

- بغية التفريق بين المعرفة والمعلومات يجب الانطلاق من قاعدة الهرم أي من البيانات ثم التدرج إلى المعلومات التي هي بيانات لها شكل ومحتوى يناسب استخداما خاصا حيث تحويل البيانات إلى معلومات بعد المعالجة من خلال ما يعرف بنظم المعلومات، أما المعرفة فهي عبارة عن توليفة من المواهب والأفكار والقواعد والإجراءات التي تقود النشاطات والقرارات. وحين التدرج في أعلى الهرم نصل إلى الذكاء وهو عبارة عن إضافة الخبرة إلى توليفة المعرفة من خلال عملية التطبيق. **(عبد الستار العلي وآخرون: 2006، 34.)**.

- كما يمكن أن نجد فروق واضحة في المفاهيم الثلاثة (البيانات، المعلومات، المعرفة) فالبيانات هي الحقائق الأولية بينما المعلومات ينظر إليها على أنها مجموعة منظمة من البيانات، أما المعرفة فيتم إدراكها على أنها المعلومات ذات الدلالة أو الفهم، والوعي المكتسب من خلال الدراسة، والتفسير والملاحظة أو الخبرة التي تكتسبها عبر الزمن. **(ربحي مصطفى عليان: 2008، 67.)**.

– هناك فرق شاسع بين المعلومة والمعرفة، فالمعرفة تنتج من خلال الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم حيث يتم تلقي المعلومات ومزجها بما تدركه الحواس، ومقارنتها بما تختزنه العقول من واقع الخبرات وسابق المعارف. ثم يطبق هذا المزيج ما بحوزة الفرد من أساليب الحكم على الأشياء، وصولا إلى النتائج أو القرارات أو استخلاصا لمفاهيم جديدة أو ترسيخا لمفاهيم سابقة. وعلى هذا النحو يمكن اعتبار المعلومات بأنها وسيلة أو وسيط لاكتساب المعرفة من عدة وسائل أخرى كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة. (**نبيل علي: 1994، 44.**).

لنا بهذا أن نؤكد مرة أخرى أن المعرفة تنتج من خلال التدرج عبر هرم تتشكل قاعدته من البيانات ثم يتم التدرج إلى المعلومات إلى غاية الوصول للمعرفة والانتهاء بالحكمة التي تمثل ذروة وقمة هذا التدرج الهرمي. كما يمكن أيضا الإشارة إلى قضية أخرى وهو تعدد المفاهيم الحديثة المرتبطة بالمعرفة على غرار إدارة المعرفة اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعرفة إضافة إلى مفهوم مجتمع المعرفة.

رابعا: مجتمع المعلومات

لأجل تفادي التداخل في المفاهيم نجد أنفسنا مضطرين إلى ضرورة الوقوف عند مجتمع المعلومات قبل المرور إلى مجتمع المعرفة وذلك بغية فك الغموض الذي قد يقع فيه الباحث المبتدئ لمثل هذه المواضيع، أن هذا المجتمع هو نتاج تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من انفجار معلوماتي ومعرفي.

لقد ساهم النمو الاقتصادي العالمي ممزوجا بالتطور التكنولوجي إلى توظيف المعلومات كمحرك أساسي للتغير الاجتماعي الأمر الذي أفرز ظهور هذا المصطلح الجديد في بداية الثمانينات للدلالة على المرحلة الجديدة التي تمتد على تاريخ البشرية، حيث يمتاز هذا المجتمع باعتماده على قاعدة متينة من المعلومات تشكل موردا أساسيا لاقتصاديات تركز على هياكل قاعدية تكنولوجية. (**أسامة العامري: 2010، 85.**).

وقد تطرق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بجنيف السويسرية لعام 2003 إلى مجتمع المعلومات وقد عرفه على أنه: "مجتمع يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم."

وبالتالي فمجتمع المعلومات هذا قائم على الحرية حيث يمكن لأي فرد له الإمكانيات التكنولوجية أن يساهم فيه، كما أنه يتجاوز الحدود الجغرافية، ثم أنه مجتمع هادف.

كما يعرف أيضا مجتمع المعلومات على أنه: "مجتمع التأهيل الأفضل لاستنهاض قوى الناس الكامنة لتحقيق طموحاتهم، ولهذا الغرض يجب أن يؤكد أن تقنية المعلومات تخدم أهداف الدعم المتبادل وتعزيز الرفاهية العامة، رعاية التماسك الاجتماعي، السعي لإطلاق قوى الناس الكامنة بشكل كامل لتعزيز الديمقراطية وزيادة الشفافية والمحاسبة

الحكومية، وتعزيز حقوق الإنسان، تشجيع التنوع الثقافي ورعاية السلام والاستقرار العالميين، وأن تحقيق هذه الأهداف ومواجهة التحديات الطارئة سيتطلب بناء استراتيجيات وطنية ودولية فعالة." (**حسانة محي الدين: 2006، 56.**).

وفي مقام آخر يعرف مجتمع المعلومات على أنه ذلك المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري. وكسلعة إستراتيجية وكخدمة، وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة. (**محمد فتحي عبد الهادي: 1993، 22.**).

إن تطرقنا لمفهوم مجتمع المعلومات لا يندرج في خانة الحشو بل لأننا مطالبين بالوقوف بحكم التخصص على حقل متميز في الفكر الإداري والتنظيمي الحديث ويتعلق الأمر بإدارة المعلومات هذا الحقل الذي دخل خانة الاهتمام الأكاديمي منذ زيادة الاعتماد على المعلومات واعتبارها المحرك القوي للإدارة في مرحلة معينة

خامسا: مجتمع المعرفة

لن نخوض مجددا في التطور التاريخي لفكرة مجتمع المعرفة على اعتبار انه قد تم التطرق إليها آنفا، حيث إننا سنكتفي بالجانب المفاهيمي المرتبط به، فهناك عدة تعاريف يمكن أن ينعت بها هذا النوع من المجتمعات، ولكن قبل هذا يجب الإشارة إلى تعدد التسميات المرتبطة به حيث يسميه البعض المجتمع الشبكي وهناك من يطلق عليه صفة المجتمع الرقمي. ويمكن التطرق إلى بعض تعاريف هذا المجتمع على النحو التالي:

لقد تطرق تقرير المعرفة العربي للعام 2009 لمصطلح مجتمع المعرفة حيث يرى التقرير بأنه يمكن تعريفه على انه ذلك المجتمع الذي تتقاطع فيه التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع بشكل تفاعلي تحتضنه بيئة تمكينية تهيئ له المؤسسات والتشريعات. وهو يقوم على الحرية والتواصل والانفتاح. (**تقرير المعرفة العربي: 2009، 30.**).

هذا التعريف يتميز نوعا ما بالعمومية إلا أنه يتطرق لمكونات هذا النمط من المجتمعات كما يسعى إلى تعديد أهم خصائصه.

يعرف مجتمع المعرفة على انه ذلك المجتمع الذي يقوم ويبنى على إنتاج واستخدام وتطبيق المعرفة في مختلف مناحي النشاط داخل المجتمع لأجل تحسين أوضاع أفراده عبر المعرفة. (**Arab Knowledge Report : 2010-2011, 13**).

إن هذا التعريف يتضمن احد أهم الخصائص والسمات التي يقوم عليها هذا النمط الجديد من المجتمعات، حيث إن المعرفة فيه تتدخل في جميع جوانب النشاط فيه، إضافة إلى توسع عدد الفاعلين الذين يعتمدون بدورهم على المعرفة.

وهناك تعريف آخر لمجتمع المعرفة وهو ذلك التعريف الذي تبناه التقرير العالمي لليونسكو حيث يرى: "أن مفهوم مجتمعات المعرفة أكثر غنى ويسهل الاستقلالية أكثر من مفهوم التكنولوجيا والاتصالية الذي نجده في أغلب الأحيان في قلب النقاشات حول مجتمع المعلومات." (**Unesco World Report : 2005, 27**).

بدون شك فان هذا التعريف يحاول أن يزيل لبس كبير في المفاهيم ذات الصلة بمجتمع المعرفة وتحديدا ما يعرف بمجتمع المعلومات، حيث إن في العادة هناك من يحاول المطابقة بينها ويرى بأنهما شيء واحد، على الرغم من الفروقات الواضحة بينهما وبالتالي فان مجتمع المعرفة ابعد من مجتمع المعلومات الذي يعتمد على تقاسم المعلومات عبر تكنولوجيا المعلومات.

كما أن مجتمع المعرفة كذلك هو مجتمع يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة، والذي ينتهج ويستهلك ويوظف المعلومة لمعرفة خلفيات وخفايا وأبعاد الأمور، بمختلف جوانبها وأنواعها، زهو اليوم أساس التنمية البشرية، إذا وفر اشتراطات ثورة المعلوماتية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وخصائص هذا المجتمع هي التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداء والأرخص سعرا، والأصغر حجما، والأخف وزنا، والأكثر تعقيدا من سابقتها، كما أن المعرفة فيه، والمعلومات اللازمة لإنتاجها، أكثر كثافة وتتطلب ارتفاعا متزايدا للقدرات البشرية من علماء ومطورين وتقنيين، وقد أصبح التنافس من خصائص هذا المجتمع، ولكن في مجالي الوقت والعمل في الزمن الحقيقي. في كل مواقع العمل والخدمات التي تعمل بلا توقف لتلبية احتياجات المستهلكين في جميع أنحاء العالم. **(نعيم إبراهيم الظاهر: 2009، 31)**.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن مجتمع المعرفة هو مجتمع يشتغل بالمعرفة التي تعد أهم مورد فيه على خلاف ما سبقه من مجتمعات والتي تقوم على الموارد التقليدية المعروفة.